مساهمة مشروع الأسر المنتجة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إعداد: د/قاسمي صونيا.
جامعة قسنطينة-٢-عبد الحميد مهري-الجزائر.

ملخص

إن تطوير أي اقتصاد يستلزم وجود رؤية وإستراتيجية اقتصادية فعالة، تلك الرؤية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المكنة والمتاحة، لتهيئة الظروف الملائمة للتطوير، وذلك بالتركيز على الموردين الطبيعي والبشري، والنظرة المتفحصة لاقتصاديات مختلف البلدان، المتطورة منها أو تلك التي في طور النمو، يلاحظ تركيزها على طبيعة المؤسسات الاقتصادية ومدى قدرتها على تقديم مساهمات فعالة، ومستمرة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتغذية التنافسية التي تفرضها عولمة الاقتصاد في العالم.

ويعد مشروع الأسر المنتجة من المشاريع التي تعتبر جزء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم هي بدورها في تطوير تلك المؤسسات التي تنتمي إليها، وتدعيمها، بحيث توفر الكثير للاقتصاد الوطني، من تخفيض نسب البطالة وإدماج عدد لا بأس به من النساء في هذا المشروع، بحيث تتحول الأسر من أسر معولة إلى أسر يعول علها، ومن أسر قليلة الدخل إلى أسر تسعى إلى رفع مستوى الدخل.

الكلمات المفتاحية

الأسر المنتجة-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract

The development of any economy requires an effective economic vision and strategy. This vision takes into consideration possible and available opportunities to create the conditions for development by focusing on natural and human suppliers, and a closer look at the economies of different countries developed or developing. The nature of economic institutions and their ability to make effective and sustained contributions to the revitalization of the national economy and the competitive nutrition of globalization of the world economy.

The productive families project is part of the small and medium enterprises, and it contributes to the development and strengthening of these institutions to provide a lot for the national economy to reduce the unemployment rate and the integration of a significant number of

women in this project, Families from dependent families to dependable families, and from low-income families to families seeking to raise incomes.

Keywords:
Productive Families – Small and Medium Enterprises.

مقدمة.

إن تطوير أي اقتصاد يستلزم وجود رؤية وإستراتيجية اقتصادية فعالة، تلك الرؤية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المكنة والمتاحة، لتهيئة الظروف الملائمة للتطوير، وذلك بالتركيز على الموردين الطبيعي والبشري، والنظرة المتفحصة لاقتصاديات مختلف البلدان، المتطورة منها أو تلك التي في طور النمو، يلاحظ تركيزها على طبيعة المؤسسات الاقتصادية ومدى قدرتها على تقديم مساهمات فعالة، ومستمرة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتغذية التنافسية التي تفرضها عولمة الاقتصاد في العالم.

وبالعودة إلى الاقتصاد الجزائري، فإننا نجده اقتصاد في طور النمو، باعتماده على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعدما تبين أن المؤسسات الكبرى لا تستطيع تطوير الاقتصاد لوحدها، وهذا خيار استراتيجي اعتمدته الاستراتيجيات الاقتصادية الكبرى في العالم، نظرا للأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني، وقد أثبتت قدرتها على الصمود أمام مختلف الأزمات الاقتصادية التي قد تواجه المجتمع، كما أنها تتميز بالمرونة والتكيف مع مقتضيات العرض والطلب.

"واعتبرت تجربة الجزائر في مجال إنشاء وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول الأوربية و الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي سبقتنا إلى التحرير الاقتصادي والمالي، حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ظهرت بعد سنة ١٩٩٣ ،وذلك من خلال سماح قانون الاستثمار بتوحيد المعاملة بين القطاع الخاص والعام، ويمكن تحليل عوامل انتقال الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زاويتين أساسيتين وهما تطور التشريع المنظم للقطاع الخاص وأثار الخوصصة"[١].

ويعد مشروع الأسر المنتجة من المشاريع التي تعتبر جزء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم هي بدورها في تطوير تلك المؤسسات التي تنتمي إليها، وتدعيمها، بحيث توفر الكثير للاقتصاد الوطني، من تخفيض نسب البطالة وإدماج عدد لا بأس به من النساء في هذا المشروع، بحيث تتحول الأسر من أسر معولة إلى أسر يعول علها، ومن أسر قليلة الدخل إلى أسر تسعى إلى رفع مستوى الدخل.

وقد انطلقت فكرة مشروع الأسر المنتجة في الجزائر سنة ٢٠١٤، حيث انخرطت عدة نسوة في هذا المشروع، وقدمن مختلف المنتوجات التقليدية منها وحتى الحديثة، في مختلف مجالات والاهتمامات المختلفة، حيث كان هذا المشروع بمثابة دفع قوي للاقتصاد الوطني، خاصة ما تعلق منه بتقليص نسب البطالة، وإعادة بعث دور الأسر في الاقتصاد من خلال بعث روح المسؤولية المجتمعية، وأهمية كل المشاريع في تنمية الاقتصاد الوطني، خاصة وأن هذا المشروع لا يكلف كثير من رأس المال، ويقدم منتوجات راقية، قد تنافس حتى على المستوى العالمي، كما أن تلك المنتوجات تساهم في تطوير السياحة محليا وخارجيا.

من أجل ذلك جاءت فكرة الموضوع في توضيح مساهمة مشروع الأسر المنتجة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها للاقتصاد الوطني، وذلك بالتركيز على العنصريين الآتيين:

١-مفهوم الأسر المنتجة.

٢-مساهمة مشروع الأسر المنتجة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الأسر المنتجة: مقاربة مفاهيمية.

بالعودة إلى الأدبيات البحثية فإن مصطلح الأسرة المنتجة لم يرد عند عموم الباحثين في تخصصات العلوم المختلفة، لأنه كمصطلح حديث تزامن في سياقه مع التطورات الحديثة للاقتصاديات في العالم العربي، ومع التطبيق الفعلي للمشروع في المجتمع، ويذهب الباحث أمير بن عبد الله سليهم في تعريفه للأسرة المنتجة إلى القول: الأسرة : "هي مجموعة أفراد مكونة من زوجين أو احدهما وأولادهما وأقاربهما من الدرجة الأولى إذا كانوا في أسرة معيشية واحدة. المنتجة: هي الفرد أو المجموعة التي تستطيع إنتاج إي خدمة أو تجارة أو صناعه كانت سواء بطريقه آلية حديثه أو بطريقه تقليديه ويدوية أو تستطيع التطوير و التعديل والإضافة على إي صناعه آخري بطرق إبداعيه لإضافة نوع من أنواع الجمال أو التطوير الفعلي"[٢].

ما يمكن استنتاجه من هذا التعريف هو الشكل الجديد الذي أصبحت تتشكل فيه الأسرة في المجتمع، وذلك من خلال تقديم منتوجات ذات طابع تجاري وتقدمها في السوق التجاري، وذلك باستخدام وسائل عدة، سواء أكانت باستخدام التكنولوجيا وتقديمها للمستهلك، بلمسة عصرية متطورة، أو تقليدية تعطي طابع الخصوصية المحلية لذلك المنتوج.

وتذهب "سعاد سيد أحمد" في تعريفها للأسر المنتجة في قولها: وهو مفهوم مستحدث تزامن مع الاعتراف العالمي لدور المرأة الريفية في الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي، وهو مفهوم تؤكده ضرورة التعامل مع الأسرة كوحدة دون تصنيف للأدوار بين المرأة والرجل. ومفهوم الأسر المنتجة رغم أن فيه مخاطبة مباشرة للمرأة الريفية واحتياجاتها إلاّ انه مفهوم أكثر شمولاً لاحتياجات الأسرة تأكيداً للدور المتعاظم للمرأة الريفية في الاقتصاد ذلك وان النساء يشكلن غالبية سكان الأرياف الفقيرة."[٣]

ويتبين من خلال هذا التعريف التركيز على الأسر الريفية، لكن السياق الحديث لتطور المفهوم يؤكد على مساهمة الأسر الحضرية في هذا المشروع، ولم يعد حكرا على المرأة الريفية فحسب، بل صار مسؤولية مجتمعية شاملة لكل الأسر القادرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مساهمة مشروع الأسر المنتجة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مما لا شك فيه أن مشروع الأسر المنتجة يعد من المشاريع الهامة التي تساهم بشكل جدي وفعلي في تنمية الاقتصاد الوطني، وانطلاقا من تلك الأهمية سنحاول إبراز المجالات التي يساهم فيها هذا المشروع، وذلك على النحو الآتي:

١-مشروع الأسرة المنتجة يساهم في التخفيف من البطالة.

مشروع الأسر المنتجة من المشاريع التي تتطلب رأس مال بسيط، وفي المقابل تقدم خدمات كبيرة للاقتصاد الوطني، فهو يوفر فرص الشغل بالاعتماد على الذات، وتحسين المدخول الشهري للعائلات، وتوفير فرص لاختيار طبيعة النشاط التجاري الذي يتماشى مع الإمكانيات المادية لصاحب المشروع، أو لأفراد المشروع إذا كان جماعي، فضلا على شعور الفرد بمسؤولياته اتجاه المشروع، والسعي الدائم لتقديم خدمات راقية تحكمها الجودة وتضبطها النوعية، حتى ينجح المشروع ويتطور مع مرور الوقت، وهذا من شأنه أن يعطي دفع وإن كان بسيطا للاقتصاد الوطني.

٢-مشروع الأسرة المنتجة يساهم في التخفيف من حدة الفقر.

تعاني أغلب البلدان العربية من ظاهرة الفقر، والجزائر واحدة منها، لكنها في السنوات الأخيرة حاولت خلق استراتيجيات لمكافحته، فتبنت مشروع الأسر المنتجة، من أجل رفع مستوى الدخل لدى الأسر، وتوسيع فرص المشروع بالاعتماد على مختلف الأنشطة التجارية التي تسمح للأسر بتحسين مستوى المعيشة، وقد ساهمت الدولة بشكل كبير دفع ذلك المشروع، وبالتالي تحسنت ظروف بعض الأسر وفتحت أمامهم أبواب الإنتاج المحلي بين ما هو تقليدي وما هو عصري، ووفرت الدولة الفضاءات التي تعرض فيها الأسر منتوجاتها، تحسبا لإدماج هؤلاء ضمن مشاريع مصغرة.

خاتمة.

مشروع الأسر المنتجة من المشروعات التي تساهم بقسط كبير في الاقتصاد الوطني ودعمه، خاصة إذا ما تم التنبه لأهمية الاهتمام أكثر من طرف الدولة بهذا المشروع، وتنظيمه ضمن هياكل تحكمها قوانين، وتضبطها تعليمات، حتى يكون فضاءا أسريا موجها ومخطط.

هوامش البحث والإحالات:

١-أمير بن عبد الله سليهم: الأسر المنتجة الأطر النظامية و التنفيذية التي ينبغي استحداثها لتنظيم وحماية و تطوير الأسر المنتجة، تاريخ الاسترجاع ١٣ أفريل ٢٠١٨، على الرابط التالي:

file:///C:/Users/acer/Downloads/HRDISCUSSION.COM_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A9%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%89.pdf

٢-العايب ياسين:دراسة وتحليل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، تاريخ الاسترجاع ١٣ أفريل ٢٠١٨ على الرابط:

https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%

٣-سعاد سيد أحمد: إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان دراسة حالة مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم، تاريخ الاسترجاع ١٣ أفريل ٢٠١٨، على الرابط التالي:

http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/12305/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%

١-العايب ياسين:دراسة وتحليل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، تاريخ الاسترجاع ١٣ أفريل ٢٠١٨ على الرابط:
https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%

٢-أمير بن عبد الله سليهم: لأسر المنتجة الأطر النظامية و التنفيذية التي ينبغي استحداثها لتنظيم وحماية و تطوير الأسر المنتجة، تاريخ الاسترجاع ١٣ أفريل ٢٠١٨، على الرابط التالي:
file:///C:/Users/acer/Downloads/HRDISCUSSION.COM_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D8%A9%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%89.pdf

٣-سعاد سيد أحمد: إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان دراسة حالة مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم، تاريخ الاسترجاع ١٣ أفريل ٢٠١٨، على الرابط التالي:
http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/12305/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%